63٪ من تعاملاتهم خلال أبريل شرائية.. وقيمتها 6,8 ملايين دينار بقفزة سنوية 210٪

الكبار يتجاهلون «كورونا» ويواصلون الشراء بالأسهم الكويتية

- 4,2 ملايين دينار من إجمالي تعاملات كبار الملاك في البورصة جاءت لشراء الأسهم.. و2,6 مليون للبيع
- «التأمينات» عززت ملكيتها في «المتكاملة».. و3 تخارجات من «الخليج» و«المشتركة» و«السورية»

شريف حمدي

سيطرت النزعة الشرائية على توجه كبار ملاك الأسهم في البورصة الكويتية خلال تعاملات ابريل الماضي، وذلك رغم استمرار تداعيات فيروس كورنا.

وبارتفاع وتيرة الشراء التي انتهجها كبار الملاك الشهر الماضي، ارتفعت قيمة تعاملاتهم بنسبة 210٪ لتصل إلى 6,8 ملايين دينار، مقارنة مع حجم التعاملات في الفترة المماثلة من 2019، والبالغة 2,2 مليون دينار.

وكان لافتا أن القيمة ارتفعت بشكل لافت خلال النصف الثاني من ابريل، تزامنا مع تحسن أداء السوق الذي تباين اداؤه خلال تعاملات ابريل الماضي، حيث استهل تعاملاته بمواصلة الانخفاض الذي بدأه في مارس، وبحلول النصف الثاني من ابريل بدأت البورصة تجنح للارتفاع التدريجي بشكل ملحوظ خاصة في الأسبوع الأخير الذي حققت فيه مؤشرات البورصة مكاسب كبيرة على مستوى جميع المؤشرات والمتغيرات.

وبلغ عدد العمليات التي تنوعت ما بين شراء وبيع واستحواذ وتخارج من شركات إما بالكامل أو بنسب متفاوتة 27 عملية، وتم تنفيذها على اسهم 17 شركة موزعة على عدد من قطاعات السوق، وذلك مقارنة مع 36 عملية تم تنفيذها على أسهم 19 شركة في ابريل من العام الماضي. ووفقا لإحصاء «الأنباء» الذي يعتمد على افصاحات البورصة لحركة التغيرات بقائمة كبار الملاك ووحدة ابحاثها الاقتصادية، خلال تعاملات ابريل الماضي تبين ما يلي:

● عمليات الشراء بهدف زيادة الحصص تمت على اسهم 11 شركة من خلال 16 عملية، وبلغت قيمتها 4,2 ملايين دينار تشكل 63٪ من الإجمالي.

● عمليات البيع بهدف تقليص حصص كبار الملاك تمت على اسهم 5 شركات مدرجة بواقع 8 عمليات، وبلغت قيمتها 2,6 مليون دينار تشكل 37٪ من الإجمالي.

● نفذت المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية عمليتي دخول على اسهم المتكاملة المدرجة بالسوق الأول، وذلك من خلال شراء 0,74٪ من الأسهم بقيمة 691 ألف دينار لترتفع حصة «التأمينات» إلى 11,1٪ وهي ثاني أكبر الملاك بالمتكاملة، كما نفذت المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية ومجموعتها (صندوق فيرست أوفشور) عملية شراء على أسهم طيران الجزيرة بـ 515 ألف دينار لتصل نسبة الملكية إلى 7,8٪.

● اقتصرت عمليات دخول المستثمرين في قائمة الكبار خلال ابريل الماضي على بنك الخليج، وذلك من خلال ظهور مجموعة قتيبة يوسف احمد الغانم (شركة الغانم التجارية) في قائمة كبار الملاك بنسبة 32,7٪، وذلك بعد ظهور تخارج عمر قتيبة يوسف الغانم ومجموعته (شركة الغانم التجارية) من القائمة.

● شهدت تعاملات الشهر الفائت 3 عمليات تخارج، منها عملية التخارج من بنك الخليج المذكورة اعلاه، فضلا عن تخارج عبدالرحمن علي عبدالرحمن السعيد ومجموعته (شركة الإقليم العقارية) من قائمة كبار ملاك المجموعة المشتركة، كما تخارج نواف عبدالله الرفاعي من قائمة كبار ملاك الشركة السورية.

خلال الفترة الممتدة من 12 مارس الماضي حتى 9 مايو الجاري

تعاقدات حكومية بـ 686 مليون دينار

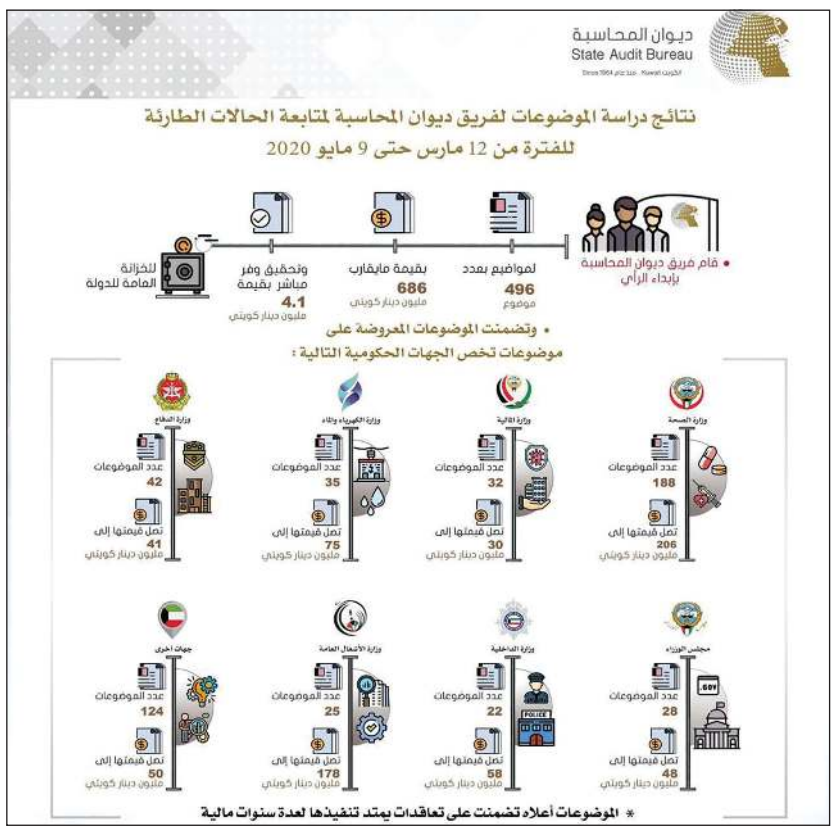

أحمد مغربي

بلغت قيمة التعاقدات الحكومية خلال الفترة الممتدة من 12 مارس الماضي حتى 9 مايو الجاري للحالات الطارئة نحو 686 مليون دينار لنحو 496 عقدا، فيما تم تحقيق وفر بقيمة 4,1 ملايين دينار من هذه التعاقدات.

ووفقا لبيانات صادرة عن ديوان المحاسبة، فإن تلك التعاقدات التي درسها فريق الديوان لمتابعة الحالات الطارئة في ظل مواجهة فيروس كورونا، حيث بلغت تعاقدات وزارة الصحة نحو 206 ملايين دينار لأكثر من 188 عقد، فيما تعاقدت وزارة المالية 32 عقدا بقيمة 30 مليون دينار.

وقامت وزارة الكهرباء والماء بالتعاقد على 35 عقدا بقيمة 75 مليون دينار، فيما تعاقدت وزارة الدفاع على 42 عقدا بقيمة 41 مليون دينار، أما مجلس الوزراء تعاقد على 28 عقدا بقيمة 48 مليون دينار، ووزارة الداخلية قامت بالتعاقد على 22 عقدا بقيمة 58 مليون دينار.

أما وزارة الأشغال العامة فتعاقدت على 25 عقدا بقيمة 178 مليون دينار، وسجلت جهات أخرى عقودا بقيمة 50 مليون دينار لنحو 124 عقدا.

وذكر ديوان المحاسبة أن هذه التعاقدات يمتد تنفيذها لعدة سنوات مالية.

«الغرفة»: إصدار شهادات إلكترونية مؤقتة للبيع الحر من قبل الاتحاد الفرنسي لشركات العطور

يوسف لازم

حصلت «الأنباء» على نسخة من كتاب مرسل إلى غرفة تجارة وصناعة الكويت من قبل سفارة الجمهورية الفرنسية لدى الكويت يتضمن اتخاذ الاتحاد الفرنسي لشركات العطور ومواد التجميل لبعض الإجراءات في ظل الأوضاع الراهنة والمتمثلة بأزمة فيروس كورونا، حيث سيتم إصدار شهادات إلكترونية مؤقتة للبيع الحر، وشهادة ممارسة التصنيع.

ويمكن للمهتمين بهذا الامر الاطلاع على المستندات المرفقة والمتضمنة لكل التفاصيل الخاصة بالحصول على الشهادات المذكورة، أو الاتصال على سفارة الجمهورية الفرنسية لدى الكويت.

أكد أن الشركة واصلت العمل بدون توقف منذ بداية أزمة «كورونا» رغم العقبات العديدة

العصيمي لـ «الأنباء»: توقف البناء بمشروع «برج العاصمة» خلال «الحظر الكلي»

- حال إنجاز المشروع بنهاية 2020.. قد يتأخر التشغيل الفعلي ما لم تعُد الحياة لطبيعتها

طارق عرابي

مع بدء سريان الحظر الكلي في البلاد، ستبدأ الكثير من شركات البناء والمقاولات وغيرها من الأنشطة بإيقاف أعمالها، وذلك تطبيقا لقرار مجلس الوزراء القاضي بفرض الحظر الكلي على البلد خلال الفترة من 10 إلى 30 الجاري.

وسيكون مشروع برج ومجمع العاصمة، الذي تنفذه شركة الصالحية العقارية والواقع في قلب مدينة الكويت، أحد المشاريع العقارية الضخمة التي سيتوقف العمل بها اعتبارا من اليوم (الاثنين)، تطبيقا لقرار الحظر، ما يعني أن المشروع سيتأخر قليلا عن الموعد المقرر لإنجازه تبعا لمدة الإيقاف الحالية.

تأجيل موعد الانتهاء

وفي هذا السياق، يقول رئيس مجلس إدارة شركة العاصمة العقارية والرئيس التنفيذي لشركة الصالحية العقارية أنور العصيمي، في تصريح خاص لـ «الأنباء»، ان العمل في المشروع لم يتوقف على الرغم من تأثير فيروس كورونا المستجد على قطاع الأعمال في الكويت، حيث واصلت الشركة عملها بالمشروع حتى نهاية يوم أمس (الأحد)، وإن كان ليس بنفس الحجم السابق، لأسباب عديدة من بينها نقص أعداد العمالة، ونقص إمدادات مواد البناء المستوردة من الخارج في ظل توقف عمليات الشحن والاستيراد.

أنور العصيمي

وأضاف ان ظروف الحظر الشامل الذي دخل حيز التنفيذ منذ عصر أمس، فرضت إيقاف أعمال البناء في المشروع الذي كان مخططا أن يتم الانتهاء منه مع نهاية العام الحالي، إلا أنه وبسبب جائحة كورونا الحالية، لم يعد بالإمكان تحديد موعد الإنجاز الفعلي للمشروع، خاصة في ظل المستجدات المتسارعة لهذه الجائحة وتأثيرها على قطاع الأعمال والتجارة في الكويت.

عقبات التشغيل

وأكد العصيمي انه حتى لو تم الانتهاء من إنجاز المشروع مع نهاية العام الحالي، فلن يكون من السهل البدء بالتشغيل الفعلي، لأن الشركات المؤجرة لن تكون قادرة على العمل بكامل طاقتها ما لم يتم القضاء على هذه الجائحة وعودة الحياة إلى طبيعتها من جديد.

جدير بالذكر أن مجمع «العاصمة» يتألف من 5 طوابق تضم مساحات تجارية شاسعة تبلغ إجمالي مساحتها 71,500 متر مربع، وتحتوي على 210 وحدات للتأجير، بما في ذلك أكثر من 9000 متر مربع من المطاعم والمقاهي وأكثر من 14000 متر مربع من المساحات المخصصة للترفيه من بينها 14 صالة سينما، إضافة إلى منشآت مخصصة لمواقف للسيارات بسعة إجمالية تزيد على 2000 موقف، فيما يتألف برج العاصمة الضخم من 54 طابقا يشمل أكثر من 150 مكتبا بمساحة تقريبية تبلغ من 1150 إلى 1350 مترا مربعا للدور، بإطلالة رائعة على البحر والمدينة، إضافة إلى فندق Marriott Executive Hotel and Apartments والذي يحتوي على غرف فاخرة ومنتجع صحي، علاوة على حدائق السقف الخلابة التي تعلو المجمع التجاري».

بدلاً من المشروعات الضخمة نتيجة ضغط المصروفات

شركات النفط في المنطقة تتجه إلى المشروعات الصغيرة

محمود عيسى

ذكرت مجلة «ميد» انه نظرا لصعوبة تنفيذ مشروعات جديدة كبرى بمليارات الدولارات خلال فترة الانكماش الحالية، فقد بدأت شركات النفط الوطنية في المنطقة بالتركيز على المشاريع الصغيرة القائمة ذات الأهمية الحيوية.

وأضافت المجلة في مقال بقلم محلل شؤون النفط والغاز اندراجيت سين أن هذه الشركات باتت تؤجل المشروعات الضخمة المتعلقة بإنتاج واستكشاف النفط والغاز نتيجة الضغط المالي الناجم عن تراجع الإيرادات النفطية وتخمة عرض النفط والانكماش الحالي بسبب تقليص الإنفاق.

وقالت المجلة انه لما كان متوقعا أن تظل أسعار النفط تحت ضغط انخفاض الطلب في 2020، فإن المضي نحو تنفيذ بعض المشاريع الجديدة ذات التكلفة الباهظة على وجه الخصوص قد يصبح غير مقبول بالنسبة للجهات مالكة هذه المشاريع.

وفي الوقت ذاته تمضي شركات النفط الوطنية قدما في عدد من مشاريع النفط القائمة حاليا التي هي أصغر حجما وأضيق نطاقا، ولكنها ضرورية وحيوية بالنسبة لمنتجي النفط والغاز للحفاظ على طاقاتهم الإنتاجية وتوسيعها. ونسبت المجلة الى خبير اقليمي في صناعة النفط قوله «في بيئة أسعار النفط المنخفضة، يضطر المشغلون لإعادة النظر ومراجعة القرارات المتعلقة بالمشاريع الجديدة وقرارات الاستثمار النهائية الخاصة بها. ويفضل هؤلاء الانتظار حتى تتعافى أسعار النفط وتعود الى مستوى مقبول قبل ان يستأنفوا العمل في هذه المشاريع.

وفي تحليل حديث، توقعت شركة جلوبال داتا أنه حتى غالبية مشاريع النفط والغاز في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا – مينا – التي من المتوقع ان تصدر بشأنها قرارات الاستثمار النهاية في 2020، أصبحت في ضوء الظروف الحالية عرضة لمخاطر التأخير، وانه من المرجح أن يتم تأجيل المشاريع التي تديرها شركات النفط الوطنية وتنتظر هذه القرارات، لأن الحكومات تتبنى اجراءات لخفض التكاليف.

وانتهت «ميد» الى القول ان بيانات شركة غلوبل داتا تشير إلى أن معظم دول منطقة مينا وافقت على تخفيض إنتاج النفط في عامي 2020 و2021، وتتنبأ بأن عمليات التوسع في مشاريع النفط القادمة التي تتطلب قرارات استثمار نهائية في 2020» لديها أقل فرصة ممكنة «للمضي قدما على صعيد التنفيذ هذا العام، وعلى الرغم من أن المنطقة تتمتع بمستوى منخفض نسبيا لسعر التعادل المالي للنفط، فإن المشاريع الجديدة الموجهة نحو تزويد الأسواق الخارجية بالنفط والغاز ستتضرر بشدة جراء تدهور الطلب نتيجة انتشار فيروس كورونا، وبالتالي تواجه أعلى درجة من المخاطر».